

الفريق العامل المعني بالشفافية وإعداد التقارير ورقة تقديمية لاجتماع يوم 16 شباط/فبراير 2023

مقدمة والولاية القانونية للفريق العامل المعني بالشفافية وإعداد التقارير خلال الفترة بين المؤتمرين الثامن والتاسع للدول الأطراف

1. أثناء المؤتمر الثامن للدول الأطراف في معاهدة تجارة الأسلحة، تعاملت الدول الأطراف مع عدد من توصيات الرئيسين المشاركين للفريق العامل المعني بالشفافية وإعداد التقارير والتي نتجت عن مناقشات الفريق أثناء اجتماعاته التي عقدت في 17 شباط/فبراير و28 نيسان/إبريل 2022، وقد تضمنها تقرير الرئيسين المشاركين للفريق العامل المعني بالشفافية وإعداد التقارير إلى المؤتمر الثامن للدول الأطراف.

2. وعقب تلك التوصيات، فإن الدول الأطراف:
- أ. دُكرت بأن الشفافية غرض أساسي من المعاهدة، وبالتالي يجب على الفريق العامل المعني بالشفافية وإعداد التقارير ضمان انعكاس الشفافية في جميع عملياته، ومناقشاته ومقترحاته التي تهدف إلى تحقيق أهداف المعاهدة؛
 - ب. أكدت مجدداً أن تقديم التقارير التزم أساسي بموجب معاهدة تجارة الأسلحة، وأن تقديم التقارير الأولية والسنوية هو مؤشر لمدى التزام الدولة الطرف بالمعاهدة؛
 - ج. عبّرت عن قلقها من انخفاض معدل الامتثال للالتزامات لتقديم التقارير؛
 - د. حثّت الدول الأطراف التي لم تفي بالتزاماتها في مجال تقديم التقارير بصورة كاملة إلى تقديم تقاريرها أو، في حالة تعذر قيامها بذلك، إلى استخدام آليات المساعدة المتاحة لتحقيق الامتثال الكامل للالتزامات تقديم التقارير التي تفرضها المعاهدة؛
 - هـ. شجّعت جميع أصحاب المصلحة ذوي الصلة على الاستمرار في تنفيذ استراتيجية التوعية بشأن إعداد التقارير التي اعتمدها المؤتمر الرابع للدول الأطراف، واستخدام جميع السبل المتاحة للمشاركة النشطة مع الدول الأطراف التي لم تمثل للالتزامات بتقديم التقارير بشكل كامل، من أجل زيادة الوعي بالطبيعة الإلزامية لتقديم التقارير، وتقديم المساعدة عند الطلب؛
 - و. شجّعت الدول الأطراف والدول الموقعة على التسجيل من خلال شبكة الإنترنت للوصول إلى منصة تبادل المعلومات واستغلال منصة تبادل المعلومات؛
 - ز. وافقت على النسخة المنقحة من الوثيقة الإرشادية التي تيسر على نمط 'الأسئلة الشائعة' بشأن التزامات إعداد التقارير السنوية، على النحو الذي يحتويه المرفق 'ج' من هذا التقرير للرئيسين المشاركين؛
 - ح. أيدت ولاية الفريق العامل المعني بالشفافية وإعداد التقارير خلال الفترة بين المؤتمرين الثامن والتاسع للدول الأطراف على النحو الذي يتضمنه المرفق أ من تقرير الرئيسين المشاركين هذا.
 - ط. رحبت بالاجتماع الأول لمنتدى تبادل معلومات تحويل الوجهة كمنتدى لمناقشة حالات محددة من تحويل الوجهة المكتشف أو المشتبه فيه التي تتعامل معها الدول الأطراف أو سبق أن تعاملت معها.

3. تتمثل العناصر الدائمة في جدول الأعمال التي كلفت الدول الأطراف الفريق العامل المعني بالشفافية وإعداد التقارير بتناولها خلال الفترة بين المؤتمرات الثامن والتاسع للدول الأطراف، كحد أدنى، فيما يلي:

- أ. الحالة الراهنة للائتمثال للالتزامات إعداد التقارير والتحديات المتعلقة بإعداد التقارير؛
- ب. القضايا الموضوعية المتعلقة بتقديم التقارير بموجب المادة 13 من معاهدة تجارة الأسلحة؛
- ج. الشفافية وتبادل المعلومات؛
- د. ولاية الفريق العامل المعني بالشفافية وإعداد التقارير خلال الفترة بين المؤتمرات التاسع والعاشر للدول الأطراف.

4. وبموجب كل عنصر من هذه العناصر الدائمة في جدول الأعمال، كلفت الدول الأطراف الفريق العامل المعني بالشفافية وإعداد التقارير بالمهام المحددة التالية:

أ. فيما يتعلق بالحالة الراهنة للائتمثال للالتزامات إعداد التقارير والتحديات المتعلقة بإعداد التقارير، سوف يقوم الفريق العامل المعني بالشفافية وإعداد التقارير بما يلي:

(1) استعراض حالة تقديم التقارير خلال كل اجتماع، وبالتالي يركز على التقدم المحرز بالمقارنة بتحديثات الحالة السابقة؛

(2) تشجيع المشاركين من الدول الأطراف غير الممثلين للالتزامات معاهدة تجارة الأسلحة في مجال تقديم التقارير على مشاركة التحديات التي يواجهونها في تقديم تقارير أولية وسنوية دقيقة وفي الوقت المحدد؛

(3) إتاحة الفرصة للمشاركين لاقتراح ومناقشة سبل دعم الدول الأطراف في التصدي لتحديات تقديم التقارير التي تواجهها، على سبيل المثال من خلال المبادرات التي تتخذ لتنفيذ الوثيقة التي تحمل العنوان "استراتيجية التوعية بشأن إعداد التقارير"، والتي اعتمدها المؤتمر الرابع للدول الأطراف أو مشروع المساعدة الثنائية والإقليمية العملية الطوعية في مجال تقديم التقارير (بين النظراء).

ب. فيما يتعلق بالقضايا الموضوعية المتعلقة بتقديم التقارير بموجب المادة 13 من معاهدة تجارة الأسلحة، سوف يقوم الفريق العامل المعني بالشفافية وإعداد التقارير بما يلي:

(1) إتاحة الفرصة للمشاركين لتبادل المشاركات، والتحديات والقيود المفروضة على القضايا الموضوعية المتعلقة بالالتزامات تقديم التقارير التي يمكن أن تستفيد من نظر الفريق العامل المعني بالشفافية وإعداد التقارير فيها، مثل إتاحة التقارير السنوية والأولية للجمهور، واعتبارات النوع الاجتماعي، والتوافق مع التزامات تقديم التقارير الأخرى وتجميع البيانات؛

(2) النظر في تقديم مقترحات التعديلات والأسئلة والإجابات الإضافية للوثيقة الإرشادية التي تيسر على نمط 'الأسئلة الشائعة' بشأن التزامات إعداد التقارير السنوية، التي اعتمدت أثناء المؤتمر الثالث للدول الأطراف؛

ج. بخصوص المسائل المتعلقة بالشفافية وتبادل المعلومات، سوف يقوم الفريق العامل المعني بالشفافية وإعداد التقارير بما يلي:

(1) منح المشاركين فرصة تبادل الممارسات والتحديات والقيود المتعلقة بتبادل المعلومات طبقاً لما تتطلبه المعاهدة أو تشجع عليه، سواء على مستوى السياسات أو على المستوى التشغيلي؛

(2) متابعة تنفيذ النهج المكون من ثلاثة مستويات لتبادل المعلومات بشأن تحويل الواجهة، الذي اعتمده المؤتمر الرابع للدول الأطراف؛

(3) رصد وتقييم استخدام وظيفة تقديم التقارير على شبكة الإنترنت ومنصة تبادل المعلومات على الموقع الإلكتروني لمعاهدة تجارة الأسلحة، وإتاحة الفرصة للمشاركين للإشارة إلى أي مشكلات تتعلق باستخدام الأنظمة واقتراح التحسينات الممكنة؛

(4) النظر في مقترحات تهدف إلى الاستفادة من المعلومات التي تتضمنها التقارير الأولية والسنوية بأسلوب يتيح متابعة هذه التقارير، على سبيل المثال، من خلال العمل من أجل النظر في وظيفة تجعل المعلومات الواردة في التقارير السنوية متاحة في قاعدة بيانات قابلة للبحث فيها وتتيح الاستعلام واستخلاص البيانات.

د. بشأن ولاية الفريق العامل المعني بالشفافية وإعداد التقارير خلال الفترة بين المؤتمرات التاسع والعاشر للدول الأطراف، سوف يستعرض الفريق العامل المعني بالشفافية وإعداد التقارير مدى أهمية بنود جدول الأعمال الدائمة والمهام المتكررة السابق ذكرها في ضوء حالة الشفافية وتقديم التقارير لمعاهدة تجارة الأسلحة، بغية إعداد مقترح لكي ينظر فيه المؤتمر التاسع للدول الأطراف.

5. وقد أعد الرئيس المشارك هذه الورقة التقديمية من أجل تفصيل مهام الفريق العامل المعني بالشفافية وإعداد التقارير خلال المناقشات التي ستعقد في الفترة بين المؤتمرات الثامن والتاسع للدول الأطراف، ولكي تتيح للمشاركين في الفريق العامل المعني بالشفافية وإعداد التقارير الاستعداد بكفاءة لاجتماع الفريق الأول والذي سوف يعقد في 16 شباط/فبراير 2023. تشرح الورقة خلفية المهام المعطاة،

وتلخص المقترحات والمناقشات السابقة، وتحدد عناصر للمناقشة وتضع عددًا من المقترحات لكي ينظر فيها المشاركون في الفريق العامل المعني بالشفافية وإعداد التقارير. وينبغي أن يؤدي هذا إلى ضمان مناقشة مهيكلية وفعالة أثناء الاجتماع.

6. ونظرًا لأن الورقة تتضمن العديد من الدعوات للمشاركين في الفريق العامل المعني بالشفافية وإعداد التقارير من أجل تقديم مقترحاتهم بشأن موضوعات معينة، فإن الرئيسين المشاركين يشجعان المشاركين على تقديم الورقة لتقديم أية مقترحات خطية عن طريق البريد الإلكتروني إلى الرئيسين المشاركين وإلى أمانة معاهدة تجارة الأسلحة، أو من خلال منصة تبادل المعلومات، قبل 06 شباط/فبراير 2023.

عنصر جدول الأعمال رقم 1: الحالة الراهنة للامتثال للالتزامات إعداد التقارير والتحديات المتعلقة بإعداد التقارير

المهمة رقم 1: سوف يستعرض الفريق العامل المعني بالشفافية وإعداد التقارير حالة تقديم التقارير، خلال كل اجتماع من اجتماعاته، وبالتالي يركز على التقدم المحرز بالمقارنة بتحديات الحالة السابقة.

7. يتم استعراض حالة تقديم التقارير دائماً من خلال عرض تقديمي تقدمه أمانة معاهدة تجارة الأسلحة. أثناء الاجتماع الذي سوف يعقد في 16 شباط/فبراير 2023، سوف تقدم أمانة معاهدة تجارة الأسلحة نظرة عامة على حالة تقديم التقارير، والتقدم المحرز بالمقارنة بالتحديث السابق للحالة.

المهمة رقم 2: سوف يشجع الفريق العامل المعني بالشفافية وإعداد التقارير المشاركين من الدول الأطراف غير الممثلين للالتزامات معاهدة تجارة الأسلحة في مجال تقديم التقارير على مشاركة التحديات التي يواجهونها في تقديم تقارير أولية وسنوية دقيقة وفي الوقت المحدد.

8. هذه المهمة المتكررة تدرج دائماً في الولاية القانونية للفريق العامل المعني بالشفافية وإعداد التقارير لكي توفر للدول الأطراف منصة مستمرة لتبادل المشكلات والصعوبات بالإضافة إلى الحلول والممارسات الفضلى، في مجال تنظيم وتنفيذ التزاماتها في مجال تقديم التقارير. وفي هذا الصدد، ذكرت بعض الدول الأطراف خلال الاجتماعات السابقة الصعوبات التي تواجهها في إنشاء إجراءات فعالة لجمع المعلومات وإعداد التقارير، في حين عرضت بعض الدول الأطراف كيفية تعاملها مع مثل هذه التحديات في منظومة المراقبة الخاصة بها. لذلك، يدعو الرئيسان المشاركون الدول الأطراف التي لم تفي بعد بجميع التزاماتها في مجال تقديم التقارير إلى مشاركة التحديات التي يواجهونها في تقديم تقارير أولية وسنوية دقيقة وفي الوقت المحدد، أثناء الاجتماع المقرر عقده يومي 16 شباط/فبراير 2023. كما يدعو الرئيسان المشاركون الدول الأطراف التي امتثلت لالتزاماتها في مجال تقديم التقارير إلى مشاركة تجاربها في تجميع وتقديم تقاريرها.

9. ويذكر الرئيسان المشاركون الدول الأطراف بأدوات المساعدة الشاملة التي أيدها مؤتمر الدول الأطراف بالفعل وأوصى باستخدامها وهي:

أ. - الوثيقة بعنوان "التدابير على المستوى الوطني الرامية إلى تيسير الامتثال للالتزامات وتعهدهات إعداد التقارير الدولية" والتي تقدم إرشادات بشأن تنظيم واجبات إعداد التقارير؛

ب. الوثيقة بعنوان "الإبلاغ عن الصادرات والواردات المصرح بها أو الفعلية من الأسلحة التقليدية: أسئلة وأجوبة" - التي تقدم إرشادات في صورة أسئلة وأجوبة لتيسير إعداد التقرير السنوي الإلزامي؛

ج. "استراتيجية التوعية بشأن إعداد التقارير" (التي سوف يطلب بموجبها من جميع الدول وغيرها من أصحاب المصلحة في معاهدة تجارة الأسلحة أن تحيط الفريق العامل المعني بالشفافية وإعداد التقارير بشأن أي مبادرة متخذة لتعزيز وتحسين الامتثال لواجبات تقديم التقارير بموجب المعاهدة).

10. يشير الرئيسان المشاركون أيضاً إلى أنه يمكن للدول الأطراف التي تواجه تحديات فيما يتعلق بالتزاماتها في مجال إعداد التقارير أن تتقدم بطلبات إلى الصندوق الاستئماني الطوعي للحصول على المساعدة.

المهمة رقم 3: سوف يتيح الفريق العامل المعني بالشفافية وإعداد التقارير الفرصة للمشاركين لاقتراح ومناقشة سبل دعم الدول الأطراف في التصدي لتحديات تقديم التقارير التي تواجهها، على سبيل المثال من خلال المبادرات التي تتخذ لتنفيذ الوثيقة التي تحمل العنوان "استراتيجية التوعية بشأن إعداد التقارير"، والتي اعتمدها المؤتمر الرابع للدول الأطراف أو مشروع المساعدة الثنائية والإقليمية العملية الطوعية في مجال تقديم التقارير (بين النظراء).

استراتيجية التوعية بشأن إعداد التقارير

11. اعتمدت "استراتيجية التوعية بشأن إعداد التقارير" في المؤتمر الرابع للدول الأطراف، استجابةً لتراجع معدلات تقديم التقارير، والذي استمر منذ ذلك الحين. تتضمن الاستراتيجية العديد من التوصيات والدعوات الموجهة إلى جميع أصحاب المصلحة في معاهدة تجارة الأسلحة من أجل إيلاء الاهتمام الواجب لقضايا تقديم التقارير في عملهم الرامي إلى تنفيذ المعاهدة والمساعدة على تنفيذها. وعلى وجه التحديد فإن المؤتمر: (1) شجّع مشاركة الرئيس وأعضاء المكتب والرئيسين المشاركين وأمانة معاهدة تجارة الأسلحة في الفعاليات المتعلقة بمعاهدة تجارة الأسلحة، وتخصيص وقت محدد لتوفير معلومات عن تقديم التقارير؛ (2) دعا الدول الأطراف للنظر في إمكانية تنظيم جلسات إعلامية على المستوى الإقليمي، بالمشاركة مع منظمات المجتمع المدني و/أو المنظمات الإقليمية، موجهة إلى السلطات الوطنية المستولة عن تقديم التقارير؛ (3) دعا الدول الأطراف للترويج لمعاهدة تجارة الأسلحة، من خلال الحوارات الثنائية، مع الإشارة بصفة خاصة إلى أهمية تقديم التقارير في الوقت المناسب (والذي يمكن أن يؤدي في نهاية الأمر إلى التعرف على التحديات وفرص المساعدة الفنية)؛ (4) طلب من رئيس مؤتمر الدول الأطراف و/أو أمانة معاهدة تجارة الأسلحة التواصل بصورة استباقية مع الدول الأطراف التي لم تتخذ التزاماتها في مجال تقديم التقارير وأن يحدد، حيثما أمكن، أسباب ذلك أو الصعوبات التي تواجهها في إعداد التقارير وتقديمها.

12. أدرج فيما بعد تنفيذ استراتيجية التوعية ضمن ولاية الفريق العامل المعني بالشفافية وإعداد التقارير من أجل رصد أثرها. وطلب الرؤساء المتعاقبون للفريق العامل المعني بالشفافية وإعداد التقارير من أصحاب المصلحة في معاهدة تجارة الأسلحة إحاطة المشاركين في الفريق العامل المعني بالشفافية وإعداد التقارير بشأن أي مبادرات قاموا بها تركز على تحسين الامتثال لواجبات تقديم التقارير طبقاً للمعاهدة. ومن بين أنواع الأنشطة التي أبلغ عنها خلال الدورات السابقة ما يتلقى بمشاركة رؤساء مؤتمر الدول الأطراف مع تلك الدول الأطراف المتأخرة في التزاماتها الخاصة بتقديم التقارير بشكل ثنائي ومن خلال خطابات فردية. كما شجّع الرئيس المشارك للفريق العامل المعني بالشفافية وإعداد التقارير أيضاً المستفيدين من المشروعات الممولة من الصندوق الاستئماني الطوعي والمتعلقة بتحسين قدرات تقديم التقارير على مشاركة تجاربهم والدروس المستفادة.

13. وخلال اجتماعات الفريق العامل المعني بالشفافية وإعداد التقارير في تلك الدورة الخاصة بالمؤتمر التاسع للدول الأطراف، سوف يدعو الرئيس المشارك الدول الأطراف، ومنظمات المجتمع المدني والمنظمات الإقليمية إلى إحاطة المشاركين في الفريق العامل المعني بالشفافية وإعداد التقارير بأية جلسات تثقيفية أو فعاليات ترويجية في مجال إعداد التقارير قد تكون عقدتها منذ ذلك الحين، وبشأن أي مبادرة تركز على تحسين الامتثال لواجبات إعداد التقارير. لذلك سوف يستمر الرئيس المشارك في تشجيع المستفيدين من المشروعات الممولة من الصندوق الاستئماني الطوعي المتعلقة بتقديم التقارير على مشاركة تجاربهم وإنجازاتهم في هذا المجال.

مشروع المساعدة الثنائية والإقليمية العملية الطوعية في مجال تقديم التقارير (بين النظراء)

14. نوقش مشروع المساعدة الثنائية والإقليمية العملية الطوعية في تقديم التقارير (النظير-إلى-النظير) في البداية خلال دورة المؤتمر الرابع للدول الأطراف وحصل على دعم من الدول الأطراف خلال المؤتمر الخامس للدول الأطراف. وكانت النية في البداية تقتصر ببساطة على أن تتواصل الدول التي لديها أسئلة محددة بشأن كيفية تقديم تقاريرها أو بشأن أي عنصر من عناصر تقديم التقارير مع أحد النظراء للحصول على إجابة أو نصيحة عملية. وفي هذا الصدد، كان الغرض من هذه المساعدة أن تكون بمثابة أداة مُساعدة إضافية، تُضاف على سبيل المثال إلى الوثيقة الإرشادية التي تيسر على نمط 'الأسئلة الشائعة' بشأن التزامات إعداد التقارير السنوية، التي سبقت الإشارة إليها. وكان الجانب الإقليمي مرتبطاً بالتركيز على الجمع بين النظراء الإقليميين معاً، نظراً لأن وجود لغة مشتركة، و/أو وضع إقليمي مشترك و/أو تحديات مشتركة يمكن أن ييسر تبادل وجهات النظر بين النظراء. وفي هذا الصدد، كان المشروع يرتبط أيضاً مع استراتيجية التوعية بشأن إعداد التقارير والصندوق الاستئماني الطوعي.

15. كانت الخطوة الأولى في المشروع تتمثل في فعالية للتعارف وتبادل التحية، عقدت على هامش الاجتماع الأول للفريق العامل المعني بالشفافية وإعداد التقارير خلال المؤتمر السادس للدول الأطراف، بين مندوبي الدول التي عبرت عن اهتمامها إما بتقديم أو تلقي المساعدة في القضايا المتعلقة بتقديم التقارير. كانت ردود أفعال المشاركين في الفريق العامل المعني بالشفافية وإعداد التقارير، الذين

حضرها تلك الفعالية، إيجابية وكشفت عن استعدادهم لاستمرار عمليات تبادل وجهات النظر هذه بين النظراء. في أثناء الاجتماع التالي للفريق العامل المعني بالشفافية وإعداد التقارير، تقرر أن تظل متابعة هذا المشروع بين يدي أمانة معاهدة تجارة الأسلحة. ولكن، نظراً لجائحة فيروس كوفيد-19، تعذر تنظيم أي اجتماعات أخرى أو أي متابعة جادة للموضوع كما أن فكرة عقد فعالية للتعارف وتبادل التحية بشكل افتراضي وجد في نهاية المطاف أنها غير ممكنة.

16. يقترح الرئيس المشارك الآن عقد مناقشة بشأن كيفية المضي قدماً في المشروع. وفي هذا الصدد، يرغب الرئيس المشارك في إلقاء الضوء على عنصر المساعدة الإقليمية مرة أخرى واقترح أن تحدد أمانة معاهدة تجارة الأسلحة الرواد الإقليميين في مجال تقديم التقارير وتستفسر عن مدى قدرتهم واستعدادهم للمشاركة مع الدول الأطراف في منطقتهم التي تواجه صعوبات في الوفاء بواجباتها في مجال تقديم التقارير. ويمكن أن تكون هذه المشاركة إيجابية أو سلبية. يمكن أن يتخذ الرواد الإقليميون خطوات إيجابية وسلبية لتشجيع الدول على تقديم تقاريرها و/أو مشاركة ممارساتها الوطنية الفضلى في تبادل ثنائي لوجهات النظر، أو بمجرد إخطار الدول التي تعاني في المنطقة، ربما عن طريق أمانة معاهدة تجارة الأسلحة، بأنها على استعداد لتقديم النصح بشأن كيفية جمع ومعالجة المعلومات ذات الصلة وكيفية تقديم التقارير. وفي هذه العملية، يمكن أن تقوم المنظمات الإقليمية أيضاً بدور قيادي أو داعم، وهو ما تقوم به عدة منظمات بالفعل في سياق مشروعات الصندوق الاستئماني الطوعي. أثناء الاجتماع المقرر عقده في 16 شباط/فبراير، سوف يسعى الرئيس المشارك للتعرف على وجهات نظر المشاركين بشأن هذا الطريق المقترح للمضي قدماً.

السبل الأخرى

17. هناك أيضاً دعوة مفتوحة موجهة إلى أصحاب المصلحة في معاهدة تجارة الأسلحة لتقديم مقترحات لسبل أخرى لدعم الدول الأطراف في مواجهة التحديات التي تواجهها في مجال تقديم التقارير. وهم مدعوون للقيام بذلك إما شفهيًا، أثناء الاجتماع المقرر عقده في 16 شباط/فبراير 2023، أو خطياً من خلال البريد الإلكتروني إلى الرئيس المشارك وأمانة معاهدة تجارة الأسلحة أو من خلال منصة تبادل المعلومات قبل 06 شباط/فبراير 2023. وفي هذا الصدد يشير الرئيس المشارك إلى بعض المقترحات المتضمنة في تقرير الرئيس المشارك للفريق العامل المعني بالشفافية وإعداد التقارير المقدم إلى المؤتمر الثامن للدول الأطراف، مثل تنظيم ورشة عمل تناول كيفية ملء التقارير وإنشاء مجموعة أصدقاء الرئيس لتعزيز الوفاء بالتزامات تقديم التقارير بموجب معاهدة تجارة الأسلحة.

عنصر جدول الأعمال رقم 2: القضايا الموضوعية المتعلقة بتقديم التقارير والشفافية بموجب المادة 13 من معاهدة تجارة الأسلحة

المهمة رقم 1: سوف يتيح الفريق العامل المعني بالشفافية وإعداد التقارير الفرصة للمشاركين لتبادل المشاركات، والتحديات والقيود المفروضة على القضايا الموضوعية المتعلقة بالتزامات تقديم التقارير التي يمكن أن تستفيد من نظر الفريق العامل المعني بالشفافية وإعداد التقارير فيها، مثل إتاحة التقارير السنوية والأولية للجمهور، واعتبارات النوع الاجتماعي، والتوافق مع التزامات تقديم التقارير الأخرى وتجميع البيانات

18. وهذه مهمة متكررة تتيح للمشاركين في الفريق العامل المعني بالشفافية وإعداد التقارير إثارة أي موضوعات بشأن جوهر أي التزام وارد في المادة 13 من المعاهدة. وجميع المشاركين في الفريق العامل المعني بالشفافية وإعداد التقارير مدعوون لإثارة أية قضية موضوعية يرغبون في مناقشتها من خلال الفريق العامل المعني بالشفافية وإعداد التقارير، خطياً أو من خلال البريد الإلكتروني إلى الرئيس المشارك وأمانة معاهدة تجارة الأسلحة أو من خلال منصة تبادل المعلومات قبل يوم 06 شباط/فبراير 2023.

19. فيما يتعلق بالأمثلة المتضمنة في وصف المهمة، يؤكد الرئيس المشارك على أن هذه الأمثلة لا تتعلق بالتزامات المعاهدة صراحةً وأن مناقشة وضعها (القانوني) غير متضمنة في ولاية الفريق العامل المعني بالشفافية وإعداد التقارير. ولكنها مجرد قضايا أثرت في الفريق العامل المعني بالشفافية وإعداد التقارير من قبل وتظل موضع اهتمام لكثير من الدول الأطراف وأصحاب المصلحة.

20. وفي هذا الصدد، يشير الرئيس المشارك إلى أن الكثير من الدول الأطراف وغيرها من أصحاب المصلحة استمرت في التعبير عن قلقها بشأن استمرار الاتجاه المتناقض في عدد الدول الأطراف التي تتيح تقاريرها السنوية للجمهور، وهو ما يعتقد الرئيس المشارك أنه قلق مشروع في ضوء الغرض من المعاهدة المتضمن في المادة 1 والمتأمل في تعزيز الشفافية (وهو أيضاً ما يشير إليه السؤال رقم 41 من الوثيقة الإرشادية التي تسير على نمط 'الأسئلة الشائعة' بشأن التزامات إعداد التقارير السنوية). وفي هذا الصدد، يرى الرئيس المشارك وجود قيمة مضافة في إجراء مزيد من المناقشات بشأن هذا الموضوع لمساعدة جميع أصحاب المصلحة في معاهدة تجارة الأسلحة على فهم التحديات و/أو القيود و/أو التفضيلات لدى الدول الأطراف التي تختار ألا تجعل تقاريرها متاحة للجمهور،

دون التشكيك في حقها في القيام بذلك.

21. وفيما يتعلق باعتبارات النوع الاجتماعي، سوف يستمر الرئيسان المشاركون في دعوة الدول الأطراف لتقديم تقارير بشأن الكيفية التي تأخذ بها اعتبارات النوع الاجتماعي في الاعتبار عن تنفيذها للمعاهدة، وذلك طبقاً لقرار المؤتمر الخامس للدول الأطراف الذي يُشجّع جميع رؤساء الفرق العامل وميسريها على النظر في جوانب النوع الاجتماعي خلال جلساتهم من أجل زيادة فهم الأثر الجنساني للعنف المسلح في سياق معاهدة تجارة الأسلحة.

22. فيما يتعلق بالتوافق مع التزامات تقديم التقارير الأخرى، يشير الرئيسان المشاركون بوجه خاص إلى نموذج إعداد التقارير السنوية المنقّح، الذي اعتمد أثناء المؤتمر السابع للدول الأطراف، والذي يتضمن مربع اختيار يمكن الدول الأطراف من الإشارة إلى أنه يمكن لمكتب الأمم المتحدة شؤون نزع السلاح استخدام المعلومات ذات الصلة الواردة في هذا التقرير السنوي كأساس لتقرير الدولة المقدمة للتقرير الذي يقدم إلى سجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية. أشار العرض التقديمي الذي قدمته أمانة معاهدة تجارة الأسلحة بشأن حالة تقديم التقارير خلال المؤتمر الثامن للدول الأطراف إلى أن 18 إلى 63 من الدول الأطراف المقدمة للتقارير كانت قد قامت بهذا حتى ذلك الحين. والدعوة موجهة إلى جميع المشاركين في الفريق العامل المعني بالشفافية وإعداد التقارير لمشاركة تعليقاتهم بشأن هذه الممارسة الجديدة.

23. تظل مسألة تجميع البيانات في التقارير السنوية مدرجة كمثال لتشجيع الدول على مشاركة ممارساتها وتحدياتها في هذا الموضوع على وجه التحديد. وفي هذا الصدد، يشير الرئيسان المشاركون، إلى أن الوثيقة الإرشادية التي تسير على نمط 'الأسئلة الشائعة' بشأن التزامات تقدير التقارير السنوية، تشير صراحةً في السؤاليين 22 و23 إلى أن الدول الأطراف ينبغي أن تنظر في تصنيف معلوماتها طبقاً لفئة الأسلحة التقليدية التي يُقدم بشأنها التقرير، بالإضافة إلى تصنيفها طبقاً لبلد المنشأ أو الوجهة، ثم تشجع الدول الأطراف بشدة على القيام بمثل ذلك للبلد.

المهمة رقم 2: سوف ينظر الفريق العامل المعني بالشفافية وإعداد التقارير في مقترحات التعديلات المقدمة والأسئلة والإجابات الإضافية للوثيقة الإرشادية التي تسير على نمط 'الأسئلة الشائعة' بشأن التزامات إعداد التقارير السنوية، التي اعتمدت في المؤتمر الثالث للدول الأطراف

24. أيدت الدول الأطراف خلال المؤتمر الثالث للدول الأطراف الوثيقة الإرشادية التي تسير على نمط 'الأسئلة الشائعة' بشأن التزامات إعداد التقارير السنوية. وقد تم تحديثها خلال المؤتمر الخامس للدول الأطراف والمؤتمر الثامن للدول الأطراف، حين أيدت الدول الأطراف عدداً من التعديلات التي كانت ضرورية لكي تعكس: 1) استحداث أداة تقديم التقارير عن طريق شبكة الإنترنت؛ 2) نموذج إعداد التقارير السنوية المنقّح الذي أيده المؤتمر السابع للدول الأطراف وأوصى باستخدامه.

25. تعد الوثيقة الإرشادية بطبيعتها وثيقة مفتوحة، تتيح للمشاركين في الفريق العامل المعني بالشفافية وإعداد التقارير تقديم مقترحات لإدخال تعديلات أو أسئلة وأجوبة إضافية. وتشترط هذه الوثيقة ذاتها أن يُنظر في مثل هذه المقترحات من خلال الفريق العامل المعني بالشفافية وإعداد التقارير (قبل تقديمها إلى المؤتمر). لذلك، يوجه الرئيسان المشاركون الدعوة إلى المشاركين في الفريق العامل المعني بالشفافية وإعداد التقارير لتقديم المقترحات لإدخال تعديلات أو أسئلة وأجوبة إضافية إلى الرئيسين المشاركين وأمانة معاهدة تجارة الأسلحة عن طريق البريد الإلكتروني، أو من خلال منصة تبادل المعلومات، قبل يوم 6 شباط/فبراير 2023. ثم سيوجه الرئيسان المشاركون الدعوة للمؤيدين لتقديم مقترحاتهم إلى الفريق العامل.

عنصر جدول الأعمال رقم 3: الشفافية وتبادل المعلومات

المهمة رقم 1: سوف يمنح الفريق العامل المعني بالشفافية وإعداد التقارير المشاركين فرصة تبادل الممارسات والتحديات والقيود المتعلقة بتبادل المعلومات طبقاً لما تتطلبه المعاهدة أو تشجّع عليه، سواء على مستوى السياسات أو على المستوى التشغيلي

26. هذه مهمة متكررة تتيح للمشاركين في الفريق العامل المعني بالشفافية وإعداد التقارير اقتراح ومناقشة أي صكوك من شأنها تقوية أو تعزيز أو تعجيل عمليات تبادل المعلومات التي تتطلبها المعاهدة أو تشجع الدول الأطراف على القيام بها في المواد 7 (6) 8 (1) و11 (3) و11 (5) و13 (2) و15 (2-4) و15 (7).

27. الآليتان المنشأتان بالفعل لهذا الغرض، بعد المناقشات التي جرت في الفريق العامل المعني بالشفافية وإعداد التقارير، هما منصة تبادل المعلومات الموجودة في المنطقة المقيدة من الموقع الإلكتروني لمعاهدة تجارة الأسلحة ومنتدى تبادل المعلومات بشأن تحويل الوجهة، وكلاهما متاح لجميع الدول الأطراف والدول الموقعة. وسوف تُناقش هاتان الآليتان في إطار المهام التالية من هذا العنصر من جدول الأعمال.

28. وبعيداً عن هاتين الآليتين، سوف يدعو الرئيسان المشاركون المشاركين في الفريق العامل المعني بالشفافية وإعداد التقارير إلى اقتراح ومناقشة الآليات المُهيكلية أو العمليات أو الصبغ التي تيسر تبادل المعلومات طبقاً لما تتطلبه المعاهدة أو تشجّع عليه، سواء على مستوى السياسات أو على المستوى التشغيلي. يرحب الرئيسان المشاركون بأية مقترحات خطية عن طريق البريد الإلكتروني إلى الرئيسين المشاركين وإلى أمانة معاهدة تجارة الأسلحة، أو من خلال منصة تبادل المعلومات، بالإضافة إلى المقترحات الشفهية أثناء الاجتماع المقرر عقده يوم 16 شباط/فبراير 2023.

المهمة رقم 2: سوف يتابع الفريق العامل المعني بالشفافية وإعداد التقارير تنفيذ النهج المكون من ثلاثة مستويات لتبادل المعلومات بشأن تحويل الوجهة، الذي اعتمده المؤتمر الرابع للدول الأطراف

29. وكنقطة مرجعية، يتعلق النهج مكون من ثلاثة مستويات لتبادل المعلومات بشأن تحويل الوجهة بما يلي: (1) تبادل الآراء على مستوى السياسات بشأن تحويل الوجهة في الفريق العامل الفرعي المعني بالتنفيذ الفعّال للمعاهدة؛ (2) تبادل الآراء خلال الفترة بين الدورات بشأن المعلومات المتعلقة بالسياسات والمعلومات التشغيلية من خلال منصة تبادل المعلومات؛ (3) اجتماع غير رسمي بين الدول الأطراف المهمة (ويمكن أن يضم الدول الموقعة) لمناقشة حالات محددة من تحويل الوجهة المكتشف أو المشتبه فيه يجري التعامل معها أو سبق التعامل معها. وقد تطور المستوى الأخير ليصبح منتدى تبادل المعلومات بشأن تحويل الوجهة، والذي أنشئ خلال المؤتمر السادس للدول الأطراف باعتباره هيئة ذات طبيعة خاصة لتبادل وجهات النظر الطوعي بصفة غير رسمية بين الدول الأطراف والدول الموقعة فيما يتعلق بالحالات الملموسة المكتشفة أو المشتبه فيها من تحويل الوجهة، ولمشاركة المعلومات التشغيلية الواضحة المتعلقة بتحويل الوجهة (وهو ما يحكمه اختصاصات المنتدى). عقد الاجتماع الأول لمنتدى تبادل المعلومات حول تحويل الوجهة خلال المؤتمر الثامن للدول الأطراف، وقدم رئيس المنتدى بعده إحاطة شفوية إلى المؤتمر. وسوف يقوم رئيس المؤتمر التاسع للدول الأطراف بتنظيم اجتماعات أخرى لمنتدى تبادل المعلومات حول تحويل الوجهة طبقاً لاختصاصات المنتدى، وسوف يجري استعراض مدى الفائدة منها خلال أول مؤتمر للدول الأطراف بعد دورتين من اجتماعات المنتدى (وهو ما سيحدث خلال المؤتمر العاشر للدول الأطراف نظراً لأن الدورة الثانية من اجتماعات منتدى تبادل المعلومات حول تحويل الوجهة سوف تشمل المؤتمر التاسع للدول الأطراف).

المهمة رقم 3: سوف يقوم الفريق العامل المعني بالشفافية وإعداد التقارير برصد وتقييم استخدام وظيفة تقديم التقارير على شبكة الإنترنت ومنصة تبادل المعلومات على الموقع الإلكتروني لمعاهدة تجارة الأسلحة، وإتاحة الفرصة للمشاركين للإشارة إلى أي مشكلات تتعلق باستخدام الأنظمة واقتراح التحسينات الممكنة

30. تعمل أداة تقديم التقارير عن طريق شبكة الإنترنت ومنصة تبادل المعلومات على الموقع الإلكتروني لمعاهدة تجارة الأسلحة منذ دورة المؤتمر الرابع للدول الأطراف في عام 2018. وفي أثناء دورة المؤتمر السادس للدول الأطراف، قدمت أمانة معاهدة تجارة الأسلحة إرشادات بشأن استخدام منصة تبادل المعلومات، المتاحة في المنطقة المقيدة من الموقع الإلكتروني لمعاهدة تجارة الأسلحة. وعلى الرغم من التشجيع المستمر للدول الأطراف والدول الموقعة من جانب الرئيسين المشاركين على النظر في استخدام أداة تقديم التقارير عن طريق شبكة الإنترنت لتقديم تقاريرها السنوية والمشاركة في تبادل المعلومات من خلال منصة تبادل المعلومات، إلا أن استخدام الآليتين يظل محدوداً للغاية. وبوجه عام، فإن عدد المستخدمين الذين طلبوا إتاحة الوصول إلى المنطقة المقيدة من الموقع الإلكتروني لمعاهدة تجارة الأسلحة محدوداً أيضاً.

منصة تبادل المعلومات

31. يعقد الرئيسان المشاركون العزم، واضعين نصب أعينهم محدودية الاستخدام، على عقد مناقشة هامة بشأن منصة تبادل المعلومات. وفي ضوء ذلك، يذكّر المشاركون في الفريق العامل المعني بالشفافية وإعداد التقارير أن المنصة أنشئت لتيسير تبادل

32. الغرض الأول يتعلق بتبادل المعلومات بشأن القضايا المتعلقة داخل عملية معاهدة تجارة الأسلحة. وفي هذا الصدد تم تشجيع رؤساء الفرق العاملة والميسرون على استخدام المنصة لإرسال واستقبال المدخلات قبل اجتماعات الفرق العاملة الخاصة بهم وبينها. وقد وُجِدَ هذا مفيداً، نظراً لأن تبادل المعلومات عبر المنصة، بعكس تبادلها عبر البريد الإلكتروني، يمكن أن يكون متاحاً لجميع مندوبي الدول الأطراف والدول الموقعة المسجلين، مما يمكن أن ينهض بالمناقشات المستمرة بين الدورات. ولهذا الغرض، نشر الرئيس المشاركان للفريق العامل المعني بالشفافية وإعداد التقارير، أثناء دورتي المؤتمرين السادس والسابع للدول الأطراف، العديد من الإعلانات على المنصة التي تطلب مدخلات وتعليقات بشأن العديد من وثائق العمل قبل اجتماعات الفريق. ولم يستجب لهذا الطلب سوى عدد محدود من الدول الأطراف من خلال تحميل تعليقاتها على المنصة. وخلال المناقشة التي تلت ذلك، أشارت بعض الدول الأطراف إلى الحاجة لدعم من أمانة معاهدة تجارة الأسلحة لإعلام الدول الأطراف والموقعة بالإعلانات على المنصة، بينما شكك البعض في تأمين منظومة تكنولوجيا المعلومات.

33. الغرض الثاني يتعلق بعمليات تبادل المعلومات وتبادل وجهات النظر الذي تشترطه المعاهدة ذاتها أو تُشجّع عليه (انظر الفقرة 26 للاطلاع على قائمة بها). وقد تم الإقرار بهذا الدور الذي تقوم به المنصة في النهج المكون من ثلاثة مستويات لتبادل المعلومات بشأن تحويل الوجهة، والذي تضمن المنصة كواحدة من القنوات الثلاث التي يمكن أن تُيسر تبادل المعلومات بشأن تحويل الوجهة، الذي تُشجّع عليه الفقرات 3 و4 و5 على الأخص من المادة 11 من المعاهدة. كما تُشجّع اختصاصات منتدى تبادل المعلومات بشأن تحويل الوجهة الدول الأطراف والدول الموقعة على استخدام المنصة لتبادل المعلومات التشغيلية بشأن تحويل الوجهة. وحتى الآن، لم تستخدم أي دولة طرف أو دولة موقعة منصة تبادل المعلومات لا لهذا الغرض، ولا أي تبادل آخر للمعلومات.

34. يطلب الرئيس المشاركان من المشاركين في الفريق العامل المعني بالشفافية وإعداد التقارير التفكير في دور منصة تبادل المعلومات بالنسبة لكلا الغرضين على أساس الأسئلة التالية:

- هل يرى المشاركون في الفريق العامل المعني بالشفافية وإعداد التقارير دوراً مستمراً لمنصة تبادل المعلومات في تشغيل عملية معاهدة تجارة الأسلحة و/أو لتبادل وجهات النظر الذي تشترطه المعاهدة أو تُشجّع عليه؟
- هل التجهيزات الحالية كافية لإتاحة تبادلات وجهات النظر وتبادل المعلومات بشكل مُجدي؟
- هل يمكن أن تؤدي خطوة بسيطة، مثل إخطار أمانة معاهدة تجارة الأسلحة الدول الأطراف والموقعة بالإعلانات عبر المنصة، إلى تحسين استخدامها؟
- هل هناك تحسينات أخرى للمنصة ذاتها يمكن أن تحسّن استخدامها؟
- هل ينبغي التوسع في إتاحة المنصة ليشمل جميع أصحاب المصلحة في معاهدة تجارة الأسلحة المسجلين، أو إيجاد جزء عام يتيح تبادل أكثر اتساعاً وشمولاً لوجهات النظر، كما اقترحت إحدى الدول الأطراف أثناء دورة المؤتمر السابع للدول الأطراف؟

35. أثناء الاجتماع المقرر انعقاده في 16 شباط/فبراير 2023، سوف يدعو الرئيس المشاركان جميع المشاركين في الفريق العامل المعني بالشفافية وإعداد التقارير إلى مناقشة هذه الأسئلة، ولكنهما يرحبان أيضاً بأي مدخلات خطية، من خلال البريد الإلكتروني إلى الرئيسين المشاركين وأمانة معاهدة تجارة الأسلحة أو من خلال منصة تبادل المعلومات قبل يوم 06 شباط/فبراير 2023.

أداة تقديم التقارير عن طريق شبكة الإنترنت

36. تعد أداة تقديم التقارير عن طريق شبكة الإنترنت في واقع الأمر بمثابة نسخة رقمية من نماذج إعداد التقارير الأولية والسنوية (والمتاحة أيضاً بصيغة وورد أو بي دي إف). وبالإضافة إلى ذلك، فإنها تتيح للدول الأطراف تحميل تقاريرها. وطبقاً للعرض التقديمي الخاص بحالة تقديم التقارير الذي قدمته أمانة معاهدة تجارة الأسلحة أثناء المؤتمر الثامن للدول الأطراف، لم يقدم سوى 11 من بين 63 تقرير سنوي، بنسبة 17%، من خلال أداة تقديم التقارير عن طريق شبكة الإنترنت خلال العام التقويمي 2021، وتم تحميل خمسة تقارير أخرى من خلال الأداة.

37. وفيما يتعلق بهذا الموضوع، سوف يدعو الرئيس المشاركون تلك الدول الأطراف التي استخدمت أداة تقديم التقارير عن طريق شبكة الإنترنت لمشاركة تجربتها، والدول التي لم تستخدمها، لمشاركة الأسباب التي دعته لتفضيل صيغة أخرى لتقديم التقارير. يهدف الرئيس المشاركون إلى التحقق مما إذا كانت هناك أي خطوات أخرى يمكن اتخاذها لزيادة استخدام الأداة، وذلك أيضاً في ضوء المناقشات بشأن إمكانية تطوير قاعدة بيانات قابلة للبحث فيها تتضمن المعلومات الواردة في التقارير السنوية المتاحة للجمهور (انظر المهمة التالية).

المهمة رقم 4: سوف ينظر الفريق العامل المعني بالشفافية وإعداد التقارير في مقترحات تهدف إلى الاستفادة من المعلومات التي تتضمنها التقارير الأولية والسنوية بأسلوب يتيح متابعة هذه التقارير، على سبيل المثال، من خلال العمل من أجل النظر في وظيفة تجعل المعلومات الواردة في التقارير السنوية متاحة في قاعدة بيانات قابلة للبحث فيها وتتيح الاستعلام واستخلاص البيانات

38. ظل موضوع إنشاء قاعدة بيانات قابلة للبحث فيها مطروحاً على جدول أعمال الفريق العامل المعني بالشفافية وإعداد التقارير منذ دورة المؤتمر الرابع للدول الأطراف، حين كان هناك توافق ساحق بين المشاركين في الفريق العامل المعني بالشفافية وإعداد التقارير على أن المعلومات المتولدة من خلال التقارير السنوية ينبغي أن تكون متاحة في قاعدة بيانات يمكن البحث فيها. ولم يُناقش الموضوع بشكل موسع في دورتي المؤتمرات الخامس والسادس للدول الأطراف، حين انصب التركيز على تطوير أداة تقديم التقارير عن طريق شبكة الإنترنت، وتعديل نماذج إعداد التقارير، وكلاهما كان يعتبر ضرورياً في ضوء احتمال وجود قاعدة بيانات. وخلال دورة المؤتمر السابع للدول الأطراف، استؤنفت المناقشات على أساس الورقة المرجعية المقدمة من أمانة معاهدة تجارة الأسلحة.¹ وتهدف هذه الورقة إلى تيسير مناقشة من أجل تحديد توقعات المشاركين في الفريق العامل المعني بالشفافية وإعداد التقارير وتفضيلاتهم بالنسبة لقاعدة بيانات قابلة للبحث فيها، بغية تحديد مسودة المعاملات والخصائص لقاعدة البيانات تلك، مما يمكن أن يستخدم بعد ذلك للحصول على تكلفة تقديرية لتطوير قاعدة البيانات. ويمكن أن يتيح ذلك بعدها إجراء تقييم للتكلفة في مقابل الفوائد واتخاذ قرار بالاستمرار في المشروع أم لا. وفي أثناء المناقشات في دورة المؤتمر الثامن للدول الأطراف، قدم العديد من المشاركين في الفريق العامل المعني بالشفافية وإعداد التقارير دعمهم مرة أخرى لفكرة تطوير قاعدة بيانات قابلة للبحث فيها كطريقة لتحسين الشفافية في معاهدة تجارة الأسلحة وتوفير بعض التعليقات العكسية المتعلقة بالأسئلة المطروحة في الورقة المرجعية، ولكن تم توضيح أن الأمر يحتاج لمزيد من المناقشات.

39. يعترم الرئيس المشاركون المضي قدماً في هذه المناقشة، حتى يمكن أثناء المؤتمر التاسع للدول الأطراف أن يتخذ المؤتمر قراراً بتفويض الأمانة في الحصول على تقديرات جدية للتكلفة أو الخروج باستنتاج أن الدول الأطراف قد خلصت إلى أن تطوير قاعدة بيانات قابلة للبحث فيها غير ممكن في هذه المرحلة. ولهذا الغرض، قام الرئيس المشاركون بتحليل المناقشات التي جرت بشأن هذا الموضوع في ضوء الاعتبارات والأسئلة في الورقة المرجعية السالفة الذكر الصادرة عن أمانة معاهدة تجارة الأسلحة. وكانت الاعتبارات الواردة في تلك الورقة المرجعية تنقسم فعلياً إلى شقين. رقم يتعلق بمدى فائدة قاعدة بيانات مثل هذه، يعقبه رقم يتعلق بمدى الإمكانية من الناحية العملية.

40. على صعيد مدى الفائدة، تؤكد الأوراق التقديمية السابقة وتقارير الفريق العامل المعني بالشفافية وإعداد التقارير التي تخلص المناقشات بشأن هذا الموضوع الدعم الواسع لتطوير قاعدة بيانات قابلة للبحث فيها. وقد استُكشفت بالفعل الأسباب التي تجعلها مفيدة، وهي تتعلق بالشفافية والمساءلة، في الورقة التقديمية المقدمة لاجتماعات الفريق العامل المعني بالشفافية وإعداد التقارير خلال المؤتمر الثامن للدول الأطراف. ويؤكد الرئيس المشاركون مجدداً على أن التزام التقارير السنوية في معاهدة تجارة الأسلحة هو الالتزام القانوني الوحيد من نوعه الذي (يمكن أن يكون) له تأثير عالمي، مما سوف يُفَرِّق قاعدة بيانات معاهدة تجارة الأسلحة عن جميع قواعد البيانات الموجودة في الوقت الحالي للصادرات والواردات من الأسلحة التقليدية، بما في ذلك الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة.

41. وعلى صعيد مدى الإمكانية من الناحية العملية، وجد الرئيس المشاركون أن الدول الأطراف أثارت عدداً من الصعوبات المتعلقة بالموضوعات الملموسة المتضمنة في الورقة المرجعية التي أصدرتها الأمانة.²

42. ويتعلق أحد الموضوعات الملموسة التي وردت في الورقة المرجعية بالمعلومات التي سوف يُبلغ عنها. تنص المعاهدة ذاتها على

¹ أدرجت الورقة المرجعية بعنوان 'اعتبارات خاصة بقاعدة البيانات القابلة للبحث فيها من خلال شبكة الإنترنت' كمرفق بالورقة التقديمية المقدمة من الرئيسين المشاركين للفريق العامل المعني بالشفافية وإعداد التقارير لاجتماع الفريق الذي عقد في الفترة 28-29 نيسان/أبريل 2021 (ATT/CSP7.WGTR/2021/CHAIR/657/M.IntroPaper).

² أعيد نسخ الاعتبارات والأسئلة المتعلقة بالإمكانية العملية في الورقة المرجعية في المرفق بهذه الورقة التقديمية.

أن الدول الأطراف يمكن أن تختار ما بين الإبلاغ عن الصادرات والواردات *المصرح بها* أو *الفعليّة*، في حين يعطي أيضاً نموذج إعداد التقارير السنوية للدول الأطراف خيار الإبلاغ عن عدد العناصر المنقولة أو قيمة العناصر المنقولة أو كليهما. وفي هذا الصدد، خلص الرئيس المشارك على أساس المناقشات السابقة إلى أن التطوير المحتمل لقاعدة بيانات قابلة للبحث فيها ينبغي ألا يؤثر على هذه المرونة وأن قاعدة البيانات المحتملة ينبغي لذلك أن تستوعب هذا. ويُسلّم الرئيس المشارك بأن هذه مسألة محسومة إذا وافقت الدول الأطراف على المضي قدماً في هذا المشروع.

43. وينطبق نفس الشيء جزئياً على الموضوع الملموس الثاني، وهو *الصيغة المستخدمة لتقديم المعلومات إلى الأمانة*. فعلى الرغم من أن التشغيل الفعال لقاعدة بيانات قابلة للبحث فيها سوف يستفيد من استخدام جميع الدول الأطراف لصيغة فريدة في تقديم التقارير في صورة أداة لتقديم التقارير عن طريق شبكة الإنترنت، إلا أن الرئيس المشارك انتهى إلى أن الدول الأطراف، فيما يتعلق بهذا الموضوع أيضاً، ترغب في الحفاظ على المرونة في تقديم تقاريرها السنوية بوحدة من الطرق الأربعة المبينة في الإجابة على السؤال رقم 2 من الوثيقة الإرشادية التي تسير على نمط 'الأسئلة الشائعة' بشأن التزام تقديم التقارير السنوية: 1) من خلال أداة تقديم التقارير عن طريق شبكة الإنترنت على الموقع الإلكتروني لمعاهدة تجارة الأسلحة؛ 2) من خلال البريد الإلكتروني إلى [أمانة معاهدة تجارة الأسلحة] 3) من خلال البريد أو السعاة؛ أو 4) عن طريق التسليم باليد إلى مكاتب أمانة معاهدة تجارة الأسلحة.³ وفيما يتعلق بتشغيل قاعدة البيانات، فإن السؤال الذي لا يزال بحاجة إلى إجابة حاسمة هو ما إذا كانت المعلومات التي يمكن البحث عنها ينبغي حينئذ أن تتضمن أيضاً المعلومات الواردة من جميع التقارير المقدمة، بغض النظر عن الأسلوب، أم أنها ستقتصر على المعلومات المقدمة من خلال أداة تقديم التقارير عن طريق شبكة الإنترنت. وهناك عنصران ينبغي النظر فيهما في هذا الصدد. أحد هذين العنصرين هو مدى شمول قاعدة البيانات إذا أُريد لقاعدة البيانات أن تُحسّن من الشفافية فيما يتعلق بجميع المعلومات الأساسية التي قدمتها الدول الأطراف في تقاريرها السنوية، فيبدو من المنطقي تضمين جميع المعلومات المقدمة من جميع الدول الأطراف، بغض النظر عن أسلوب تقديمها. العنصر الثاني هو أن هذا يحتمل أن يكون له أثر على تحليل التكلفة في مقابل الفائدة لقاعدة البيانات المحتملة من ناحية قدرة أمانة معاهدة تجارة الأسلحة، نظراً لأن جميع المعلومات التي لا تقدم من خلال أداة تقديم التقارير عن طريق شبكة الإنترنت سوف تحتاج في الغالب إلى إدخالها يدوياً في قاعدة البيانات من خلال أمانة معاهدة تجارة الأسلحة. وإذا اتفقت الدول على المضي قدماً، فستكون هناك حاجة إلى أخذ هذا العامل في الاعتبار، وبخاصة في ضوء الاستخدام المحدود لأداة تقديم التقارير عن طريق شبكة الإنترنت حتى الآن.

44. ويتعلق الموضوع الأخير الملموس *بالإتاحة للجمهور*. نظراً لأن الدول الأطراف يحق لها اختيار جعل تقاريرها متاحة للدول الأطراف فقط، فإن المعلومات الواردة من مثل هذه التقارير لا يمكن تضمينها في قاعدة بيانات يمكن البحث فيها. وهذا في حد ذاته لا يؤثر على عمل قاعدة البيانات، ولكن الرئيس المشاركين يطلبان من الدول الأطراف تأكيداً بأنه إذا تقرر اتخاذ خطوات أخرى، فإن هذا سيتم في ظل هذا الفهم، وهو أن نطاق قاعدة البيانات سوف يتعلق فقط بالتقارير التي أُتيحت للجمهور.

45. في أثناء الاجتماع المقرر عقده في 16 شباط/فبراير 2023، سوف يطلب الرئيس المشارك وجهات نظر المشاركين في الفريق العامل المعني بالشفافية وإعداد التقارير بشأن العناصر المختلفة الواردة في الفقرات أعلاه وما إذا كانت الدول ترغب في (أ) المضي قدماً في المشروع وتفويض الأمانة بالحصول على تكلفة تقديرية لقاعدة بيانات قابلة للبحث فيها طبقاً لهذه المحددات المعروفة؛ أو (ب) حذف الموضوع من جدول أعمال الفريق العامل المعني بالشفافية وإعداد التقارير لدورة المؤتمر العاشر للدول الأطراف.

46. وبعيداً عن قاعدة البيانات القابلة للبحث فيها، سوف يوجه الرئيس المشارك الدعوة إلى المشاركين في الفريق العامل المعني بالشفافية وإعداد التقارير لاقتراح ومناقشة مقترحات أخرى للاستفادة من المعلومات التي تتضمنها التقارير الأولية والسنوية بأسلوب يتيح متابعة هذه التقارير. يرحب الرئيس المشارك بأية مقترحات خطية عن طريق البريد الإلكتروني إلى الرئيسين المشاركين وإلى أمانة معاهدة تجارة الأسلحة، أو من خلال منصة تبادل المعلومات، بالإضافة إلى المقترحات الشفهية أثناء الاجتماع المقرر عقده يوم 16 شباط/فبراير 2023.

عنصر جدول الأعمال رقم 4: ولاية الفريق العامل المعني بالشفافية وإعداد التقارير خلال الفترة بين المؤتمرين التاسع والعاشر للدول الأطراف

³ باستثناء الحالات التي تُدخّل فيها الدول الأطراف معلوماتها في أداة تقديم التقارير عن طريق شبكة الإنترنت مباشرة، يمكنها أيضاً اختيار تقديم معلوماتها باستخدام نموذج إعداد التقارير السنوية الصادر عن معاهدة تجارة الأسلحة، أو نموذج سجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية، أو نموذج خاص بها.

مهمة: سوف يستعرض الفريق العامل المعني بالشفافية وإعداد التقارير مدى أهمية بنود جدول الأعمال الدائمة والمهام المتكررة السابق ذكرها في ضوء حالة الشفافية وتقديم التقارير لمعاهدة تجارة الأسلحة، بغية إعداد مقترح لكي ينظر فيه المؤتمر التاسع للدول الأطراف.

47. يعترم الرئيسان المشاركان تناول هذا العنصر من جدول الأعمال أثناء الاجتماع التالي للفريق العامل المعني بالشفافية وإعداد التقارير في شهر أيار/مايو. ومع ذلك، يرحب الرئيسان المشاركان بأية مدخلات خطية بشأن استمرار ملاءمة جدول أعمال الفريق العامل المعني بالشفافية وإعداد التقارير، عن طريق البريد الإلكتروني إلى الرئيسين المشاركين وإلى أمانة معاهدة تجارة الأسلحة، أو من خلال منصة تبادل المعلومات، بالإضافة إلى المقترحات الشفهية أثناء الاجتماع المقرر عقده يوم 16 شباط/فبراير 2023.

مرفق أ: اعتبارات وأسئلة تتعلق بالإمكانية العملية لإنشاء قاعدة بيانات قابلة للبحث فيها من خلال شبكة الإنترنت (مقتطفات من الورقة المرجعية لأمانة معاهدة تجارة الأسلحة المقدمة إلى المؤتمر السابع للدول الأطراف بعنوان 'اعتبارات خاصة بقاعدة البيانات القابلة للبحث فيها من خلال شبكة الإنترنت')

اعتبارات وأسئلة تتعلق بصيغة التقارير السنوية

يبلغ إجمالي التقارير السنوية التي قدمتها الدول الأطراف إلى معاهدة تجارة الأسلحة 285 تقريراً، منذ دخول معاهدة تجارة الأسلحة حيز التنفيذ في كانون الأول/ديسمبر 2014، ومنذ دخول الالتزام الخاص بتقديم التقارير السنوية بموجب المادة 13(3) حيز التنفيذ. أتاحت أداة لتقديم التقارير عن طريق شبكة الإنترنت في عام 2018، مما أتاح للدول الأطراف تقديم تقاريرها السنوية عن طريق إدخال البيانات إلكترونياً بصورة مباشرة. ومنذ إتاحة أداة تقديم التقارير عن طريق شبكة الإنترنت، قدمت [19] دولة طرف في المجمل تقاريرها السنوية عن طريق ملء النماذج الإلكترونية على شبكة الإنترنت.

بينما قدمت التقارير المتبقية وعددها 266 تقريراً في صيغة وورد أو بي دي إف. ويعني هذا أن ما يزيد قليلاً عن 6% فقط من البيانات التي تحتوي عليها التقارير السنوية لمعاهدة تجارة الأسلحة قد تم إدخالها إلى المنظومة في صيغة إلكترونية.

في حالة إنشاء قاعدة بيانات قابلة للبحث فيها، سوف يلزم إدخال المعلومات أو البيانات التي تحتوي عليها 266 تقريراً سنوياً قدمت بصيغة وورد أو بي دي إف (بالإضافة إلى أي تقارير مستقبلية مقدمة بصيغة وورد أو بي دي إف) يدوياً في قاعدة البيانات الإلكترونية التي سوف تشكل مصدر البيانات بالنسبة لقاعدة البيانات القابلة للبحث فيها. وسوف يلزم وضع التكاليف المتعلقة بعملية إدخال البيانات اليدوية في الاعتبار لتقدير التكاليف.

وبدلاً من ذلك، يمكن للمشاركين أن ينظروا في/يقرروا أن تقتصر قاعدة البيانات القابلة للبحث فيها على شبكة الإنترنت على تحليل البيانات أو البحث عن البيانات المدخلة إلى المنظومة باستخدام أداة تقديم التقارير عن طريق شبكة الإنترنت. وسوف يعني هذا أن البيانات المقدمة في التقارير السنوية التي لم تقدم باستخدام أداة تقديم التقارير عن طريق شبكة الإنترنت لن تكون في قاعدة البيانات ولن تكون قابلة للبحث فيها، مما يؤدي إلى مصدر غير مكتمل للبيانات. وسيكون لهذا أيضاً تداعيات على الدول التي لا تستخدم نموذج إعداد التقارير على الإطلاق.

اعتبارات وأسئلة تتعلق بإمكانية الإبلاغ عن الصادرات والواردات المصرح بها أو الفعلية.

بموجب المادة 13(3) من معاهدة تجارة الأسلحة، تلتزم الدول الأطراف بتقديم تقارير سنوية تتعلق بالصادرات والواردات من الأسلحة التقليدية التي تغطيها المادة 2(1)، ويعطي نموذج إعداد التقارير السنوية للدول الأطراف خيار الإبلاغ عن الواردات والصادرات الفعلية أو المصرح بها. وبالتالي فإن بعض الدول الأطراف تقدم معلومات عن عمليات النقل المصرح بها بالنسبة لعام تقويمي معين (أي عدد/قيمة الأسلحة التي منحت رخصة أو تصريحاً للتصدير أو الاستيراد) بينما تقدم دول أخرى معلومات بشأن عمليات النقل الفعلية (عدد/قيمة الأسلحة التي تم تصديرها أو استيرادها فعلياً).

- ما هي تداعيات وجود كلا نوعي البيانات في قاعدة البيانات القابلة للبحث فيها؟
- هل من الضروري أن تُبلغ الدول الأطراف عن نفس المعلومات لتحسين فائدة قاعدة البيانات القابلة للبحث فيها، وما هي التداعيات بالنسبة لقرارات معاهدة تجارة الأسلحة السابقة بشأن صيغة التقارير؟

اعتبارات وأسئلة تتعلق بإمكانية الإبلاغ عن عدد العناصر التي نقلت أو عن قيمة العناصر أو عن كليهما

يعطي نموذج إعداد التقارير السنوية للدول الأطراف خيار الإبلاغ عن عدد العناصر المنقولة، أو عن قيمة الأسلحة المنقولة أو كلاهما. وبالتالي، تقدم بعض الدول الأطراف معلومات عن عدد الأسلحة المنقولة ويقدم البعض الآخر معلومات عن قيمة الأسلحة المنقولة (أو كلاهما).

- ما هي تداعيات وجود كلا نوعي البيانات في قاعدة البيانات القابلة للبحث فيها؟
- هل من الضروري أن تُبلغ الدول الأطراف عن نفس المعلومات لتحسين فائدة قاعدة البيانات القابلة للبحث فيها، وما هي التداعيات بالنسبة لقرارات معاهدة تجارة الأسلحة السابقة بشأن صيغة التقارير؟

اعتبارات وأسئلة تتعلق بإمكانية إتاحة التقارير السنوية للجمهور أو للدول الأطراف فقط

يعطي نموذج إعداد التقارير السنوية للدول الأطراف خيار جعل تقاريرها متاحة للجمهور أو جعلها متاحة للدول الأطراف فحسب. وبالتالي، فإن بعض الدول الأطراف تجعل تقاريرها متاحة للجمهور بينما يجعل البعض الآخر تقاريره متاحة للدول الأطراف فقط، على المنطقة المقيدة من الموقع الإلكتروني لمعاهدة تجارة الأسلحة.

أ. ما هي تداعيات استبعاد المعلومات المقيدة من قاعدة البيانات القابلة للبحث فيها؟
ب. هل من الضروري أن تُتيح الدول الأطراف تقاريرها للجمهور لتحسين فائدة قاعدة البيانات القابلة للبحث فيها، وما هي التداعيات بالنسبة لقرارات معاهدة تجارة الأسلحة السابقة بشأن صيغة التقارير؟
